على هامش زيارته إلى ديوان الوسمي لتهنئته بعودته سالماً من رحلة العلاج

الغانم : الجميع أخطأ والمطلوب تجاوز الأمر والتركيز على ما يهم المواطنين

حل المجلس بيد سمو الأمير وهو حق دستوري أصيل لسموه يستخدمه متى يشاء

وجهة نظري أن الأمور إلى الأفضل وإن شاء الله نتفرغ لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين

الغانم مباركا للوسمي بتمام شفائه

خالد العنزي متحدثاً للصحافيين

ديوان الوسمي غص بالمهنئين بعودته من رحلة العلاج

- لن نلتفت لأي تجاذبات غير مجدية وما يهمنا مصلحة الشعب الكويتي
- من المهم أن يأتي سمو رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومي على مستوى عال
- فور تشكيل الحكومة سوف نستأنف جلسات المجلس وهناك جلسة يوم 4 يناير المقبل
- شعار رحيل الرئيسين انكشف لغالبية الشعب الكويتي وللنواب ممن يملك قراره بنفسه
- خالد العنزي : نتطلع إلى مرحلة جديدة ونتمنى ألا تتأخر حكومة صباح الخالد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم نأمل بألا يتكرر ما حدث في دور الانعقاد الماضي، من تعطيل لجلسات مجلس الأمة، وانعكاس ذلك على تعطيل الإنجاز، مجدداً تأكيده على أن الجميع أخطأ والمطلوب تجاوز الأمر والتركيز على ما يهم المواطنين.

جاء ذلك في تصريح للصحافيين للغانم على هامش زيارته إلى ديوان النائب الدكتور عبيد الوسمي، مساء أول أمس، مهنئاً بعودته سالماً من رحلة العلاج إلى الولايات المتحدة، أكد الغانم أن «حل مجلس الأمة بيد سمو الأمير، ومن وجهة نظري الأمور إلى الأفضل»، موضحاً «أننا نعيش في وطن ونحن مجتمع، وسنعبر سوياً، أو نغرق سوياً. وإن شاء الله ما يتكرر ما حدث في دور الانعقاد الماضي».

وقال الغانم «زيارتي اليوم لتهنئة النائب الوسمي واجب مني تجاه أي زميل بالمجلس، سواء اتفقنا أو اختلفنا في التوجهات السياسية أو في اجتهاداتنا، فالاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية، وبالتالي الدكتور عبيد زميل عزيز، وقطع رحلة علاجه وحضر إلى الكويت، لذلك شكرته في الكلمة الافتتاحية، لأن هذا حقه، ويجب أن يسجل ويثبته التاريخ، ثم استكمل رحلة علاجه ورجع بحمد الله، وواجب علي كرئيس للمجلس أن أزوره وأهنئه بسلامة عودته بين أهله ومحبيه وأحبابه، وأرجو له كل التوفيق».

وبسؤاله حول مجلس الأمة، قال إن «حل المجلس بيد سمو الأمير، وهو حق دستوري أصيل لسموه، فسموه يقرر متى يستخدمه والأسباب التي تدعو لذلك، ووجهة نظري الشخصية، أن الأمور إلى الأفضل، وإن شاء الله نتفرغ لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين، وألا يتكرر ما حدث في دور الانعقاد الماضي، ففي نهاية الأمر بغض النظر عن الاختلافات السياسية، نحن نعيش في وطن واحد، وأبناء مجتمع واحد، سنعبر سوياً أو سنغرق سوياً. ويجب أن نتعاون ونبر بقسمنا، وعلينا أن نحاول تحقيق طموحات المواطنين، فماذا استفاد المواطن من دور انعقاد كامل؟ أقعد على الكرسي أو ما أقعد عليه، أخرب الجلسة أو ما أخربها، هذه أمور لا يستفيد منها المواطن. وقلت في دور الانعقاد الحالي، علينا أن نتعاون، وقلت لا نكابر، فالجميع أخطأ، علينا ألا نوجه اتهامات لبعضنا، وواجب علينا أن نركز على القوانين المهمة لمصلحة المواطنين، ومن المهم أن يأتي سمو رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومي على مستوى عال، أو يحقق على الأقل الحَد الأدنى لطموحات المواطنين، وأن نركز على القضايا الأساسية من صحة وتعليم واقتصاد وإسكان وغيرها، من خلال القوانين التي تخدم المواطنين ولنتفرغ لها، لا أن نختلف».

وعن موعد الجلسة المقبلة للمجلس، قال «يفترض أن يكون فور تشكيل الحكومة، وسوف نستأنف جلسات المجلس، فإذا شكلت الحكومة هذا الأسبوع ستتم الدعوة يوم 4 يناير المقبل».

ورداً على سؤال حول ما يرفعه بعض النواب من شأن رحيل الرئيسين، قال الغانم «من حق كل إنسان أن يقول ما يشاء، ولكن أود أن أقول إن هذا الشعار لا علاقة له بالدستور، ولا بأي شخص يحترم قسمه، فالرئيسان أحدهما هو رئيس السلطة التشريعية، رئيس مجلس الأمة انتخب بفضل الله تعالى من الكويتيين، ولم ينتخب في الصين، انتخب في الكويت، وكان الأول على الكويت كلها في الانتخابات، وبالتالي أتى بإرادة شعبية لا يمكن أن يكسرها 7 أو 9 أو حتى 100، وبعد ذلك انتخب رئيساً لمجلس الأمة من الجولة الأولى، رغم تدخل سراق المال العام في قضية الباركود، وقد تمكنت بفضل الله أن أحوز على ثقة ممثلي الأمة من الجولة الأولى، فهذه إرادة شعبية لا يمكن أن يكسرها أي نائب».

وتابع «أما الرئيس الآخر «رئيس الوزراء»، فإن اختياره حق دستوري أصيل لسمو الأمير أما محاسبته، فنعم يحاسب وفق الدستور الذي وضعه المؤسسون الأوائل، ولسنا نحن، ومن يقول أقسمنا على احترام دستور 62، أقول له نفذ وطبق هذا القسم، إما أن تحترم اختيار سمو الأمير، وتتعاون مع سمو رئيس الوزراء بغض النظر عن اسمه وشخصه، وتعطيه فرصة وإذا أخفق تحاسبه، واما أن تعلن استجوابات حتى قبل البدء بالعمل، فهذا مخالف للدستور. وأعتقد أن شعار رحيل الرئيسين انكشف لغالبية الشعب الكويتي وللنواب ممن يملك قراره بنفسه، ولمن لا يملك قراره لا يمكن أن يلام».

من جهته قال النائب فايز الجمهور، في تصريح للصحافيين لدى حضوره مهنئاً الوسمي، «لن نلتفت لأي تجاذبات غير مجدية، وما يهمنا مصلحة الشعب الكويتي، وسنركز على القضايا التي تهم المواطن مثل القضية الإسكانية وكل ما يتعلق بحياته».

وقال النائب الدكتور خالد العنزي، أثناء حضوره لحفل استقبال الوسمي، «طويت صفحة غاية في الأهمية وهي موضوع العفو، وكانت ثمرة الحوار.

ونتطلع إلى مرحلة جديدة، ونتمنى ألا تتأخر حكومة صباح الخالد للبدء بمرحلة جديدة، فهناك استحقاقات كثيرة يتطلع إليها الكويتيون جميعاً».

وأضاف «لا أتصور حل مجلس الأمة، والجميع يتطلع إلى مرحلة جديدة فيها مصلحة الوطن والمواطن» من جانب آخر، قال العنزي «انتهينا في اللجنة التشريعية في دور الانعقاد الماضي من 148 مقترحاً ويفترض التصويت عليها، المقترحات كفيلة بتحقيق مصالح المواطنين على كافة الأصعدة وعلينا طي صفحة الخلاف الحاد لمرحلة الإنجاز والعمل».

من ناحيته تمنى النائب السابق مسلم البراك أن «تشهد الفترة المقبلة عطاء وعملاً وحرصاً على مستقبل الكويت»، مشيراً إلى أنه يرى اليوم «بعض النواب من مجموعة الـ6 والـ7 متقدمين بقوانين تمثل جزءاً من مشروعهم السياسي».

خلال حفل عشاء أقيم على شرفه والنواب السابقين في ديوان العصلب

البراك : نرجو أن تشهد الفترة المقبلة عطاء وعملاً وحرصاً على مستقبل الكويت

- هناك قوانين يجب أن تقر وتأخرنا كثيرا في إقرارها ولدينا عناوين بارزة يضاف لها مواجهة الفساد
- طبيعة علاقتنا بالنظام متماسكة ويجب أن تستثمر لما فيه رفاهية الشعب

البراك متوسطاً صورة تذكارية

تمنى النائب السابق مسلم البراك أن «تشهد الفترة المقبلة عطاء وعملاً وحرصاً على مستقبل الكويت»، مشيراً إلى أنه يرى اليوم «بعض النواب من مجموعة الـ6 والـ7 متقدمين بقوانين تمثل جزءاً من مشروعهم السياسي».

وقال البراك خلال حفل عشاء أقيم على شرفه والنواب السابقين والشباب العائدين من تركيا في ديوان نايف العصلب في الجهراء إن «الأصل هو التركيز على القوانين الأساسية التي تصلح أحوال المواطنين».

وأضاف: «اليوم لدينا اجتماع لوضع اللمسات الأخيرة لمشروعنا وتوجيه الدعوات الشخصية لكل نائب من الـ31 لوضع رؤية وإستراتيجية لخارطة طريق المستقبل، والمواطنون بحاجة لكل جهد يبذل ولصالحهم».

وتابع: «هناك قوانين يجب أن تقر وتأخرنا كثيراً في إقرارها، ولدينا عناوين بارزة ويضاف لها مواجهة الفساد، فهو أمر لا يحتمل وبغاية الصعوبة ونحتاج لجهد الجميع لمواجهة الفساد الذي ينخر في جسد الوطن».

ورأى أنه «يجب أن تكون هناك قوانين رادعة وتعطي الجهات الرقابية صلاحيات أوسع حتى لا يكون هناك سلطان حكومي على هذه الجهات»، لافتاً إلى أن «الشعب الكويتي لا يمكن أن يعيش دون حريات، ويجب أن نعيد الكويت كما كانت واحة لكل مضطهد في بلده».

وأضاف «طبيعة علاقتنا بالنظام متماسكة وليس هناك أبلغ من تاريخ 2 أغسطس، هذه العلاقة يجب أن تستثمر لما فيه رفاهية الشعب، وقانون الجرائم الإلكترونية يجب ألا يكون السجن أحد بنوده»، معرباً عن رفضه للحلول الأمنية.وأكد البراك أن «المشروع المطروح للقوى السياسية، يجب أن يتضمن الإصلاح السياسي، وكذلك قضية فوائد القروض، وتلمس هذه المشكلة سيحقق استقرار للأسرة الكويتية».

وشدد البراك على «ضرورة أن يتم الالتفات للمتقاعدين وهم سيكونون ضمن المشروع السياسي»، لافتاً إلى أن «قضية البدون يجب أن يتم معالجتها وهم أشخاص لم يخونوا الكويت في 2 / 8 ومن لم يخن الكويت في هذا التوقيت لا يمكن يخونها».

وأكد البراك أن «المشروع يتضمن أيضاً موضوع جنسية أحمد الجبر، فهو لم يخن البلاد ولم يتآمر على البلاد، وهو مواطن صالح والقانون يحميه».

الطريجي لخليفة حمادة : ما أسباب سحب «موديز» تصنيف الشركة الكويتية للاستثمار؟

عبدالله الطريجي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، نص على ما يلي:

أشارت الصحافة المحلية في الآونة الأخيرة إلى أن شركة موديز سحبت تصنيف الشركة الكويتية للاستثمار لأسباب تتعلق بالعمل، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- تاريخ بداية تسلم الرئيس الحالي لمجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار وآخر تاريخ له في هذا المنصب وتاريخ تسلمه منصب الرئيس التنفيذي للشركة نفسها.

2- صورة ضوئية من ميزانية الشركة الكويتية للاستثمار عند تسلمه الشركة وآخر ميزانية للشركة كرئيس تنفيذي لها.

3- ما المدة المعمول بها في الهيئة العامة للاستثمار في بقاء ممثل الهيئة المكلف في عضوية مجلس إدارة الشركات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار؟ وكم استمر المذكور في منصبه رئيسا لمجلس إدارة الشركة المذكور؟ وكم استمر في منصب الرئيس التنفيذي للشركة؟ وما صفة أو مبررات استمراره في هذا المنصب؟

4- قائمة واضحة لجميع أصول الشركة الكويتية للاستثمار الحالية.

5- جميع الامتيازات المالية عن فترة شغله منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6- الأسباب التي أدت بشركة موديز إلى سحب تصنيف الشركة.

7- تفاصيل القضية المتعلقة بالتوكيل رقم 22988/2013.

8- رأي الهيئة العامة للاستثمار حول مدة بقائه رئيسا لمجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار ومدة بقائه رئيسا تنفيذيا لها.

9- رأي الهيئة العامة للاستثمار بأوضاع الشركة الكويتية للاستثمار الحالية من الناحية المالية.

10- رسم بياني لقيمة سهم الشركة الكويتية للاستثمار في البورصة منذ تولي المذكور الشركة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.